

من بريتوريا إلى تل أبيب: مسار محاصرة نظامي الأبارتهايد جنوبًا وشرقًا

المقدمة

شكّل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا نموذجًا صارخًا لممارسة التمييز العنصري المنهجي، حيث اعتمدت الأقلية البيضاء الحاكمة على منظومة قانونية وأمنية لإقصاء الأغلبية السوداء، وتثبيت هيمنتها على الأرض والثروات والسلطة لعقود. وقد واجه هذا النظام مقاومة داخلية شرسية، ودعمًا متزايدًا من المجتمع الدولي، لا سيما عبر حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، إلى أن سقط النظام في بداية التسعينيات تحت وطأة العزلة الدولية والانهيار الأخلاقي والسياسي.

اليوم، تتجه أنظار العالم نحو الكيان الصهيوني باعتباره "نظامًا استعماريًا استيطانيًا" يمارس فصلًا عنصريًا ممنهجًا ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا النظام لا يقوم فقط على الاحتلال العسكري، بل يتعداه إلى منظومة أعمق من السيطرة الديمغرافية والتمييز العرقي، وتجريد السكان الأصليين من الأرض والحقوق. في هذا السياق، فإن نظرية الاستعمار الاستيطاني توفر إطارًا تحليليًا بالغ الأهمية لفهم طبيعة هذا المشروع، حيث لا يكتفي المستوطن بإخضاع السكان الأصليين، بل يسعى إلى إحلال نفسه مكانهم، من خلال الطرد، التجويع، الحصار، وتفكيك البنية الاجتماعية للشعب الأصلي.

ما يمارسه الكيان المؤقت اليوم من حصار شامل لقطاع غزة، وتجويع جماعي، وحرمان متعمد من المساعدات الإنسانية، وقتل ممنهج للمدنيين، وتوسّع استيطاني مستمر في الضفة الغربية، يندرج ضمن هذه البنية الاستيطانية التوسعية، التي تسعى إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين تحت غطاء من "الشرعية الأمنية" الزائفة. وقد ذهبت منظمات حقوقية دولية كبرى، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية (Amnesty)، إلى أبعد من ذلك، حين صنّفت السياسات الإسرائيلية ضمن جريمة "الفصل العنصري" كما تعرّفها الاتفاقية الدولية لعام 1973 لقمع جريمة الأبارتهايد، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تشمل الأفعال اللا إنسانية المرتكبة في إطار نظام مؤسسي يستهدف السيطرة العرقية.

ولعلّ أبرز ما يُعزّز هذا المسار المتصاعد في الضغط والمساءلة، هو ما حصل مؤخرًا في فرنسا، حيث تقدّم 114 محاميًا فرنسيًا بدعوى قانونية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس وزرائه، ووزيري الخارجية والدفاع، متهمين إياهم بـ"المشاركة في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل وجرائم إبادة جماعية" بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، فضلًا عن الامتناع المتعمد عن اتخاذ تدابير كان من شأنها وقف أو منع هذه الجرائم. وقد لقيت هذه المبادرة دعمًا برلمانيًا صريحًا من نواب الجبهة الشعبية اليسارية الفرنسية، في خطوة تعكس اتساع الهوة بين الموقف الرسمي الفرنسي والمزاج الشعبي والحقوق داخل البلاد.

هذا التحرك القانوني ليس فقط إدانة لممارسات الاحتلال، بل هو أيضاً إدانة لتواطؤ القوى الغربية، ويعيد إلى الأذهان المساءلات القانونية التي لاحقت نظام بريتوريا وداعميه قبل سقوطه. وإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية اليوم تشهد تصاعداً في الضغط لمحاسبة الكيان على الجرائم المرتكبة في غزة والضفة الغربية، فإن ما يُميّز هذه المرحلة هو أن الاتهامات باتت تطل أيضاً الدول الحليفة التي تلتزم الصمت أو تشارك مادياً وسياسياً في دعم الاحتلال، تماماً كما حوَصر سابقاً نظام الأبارتهايد الجنوب أفريقي ومعه داعموه الدوليون.

من هذا المنطلق، فإن المقارنة بين الكيان المؤقت ونظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا لا تقوم فقط على التشابه في الممارسات، بل على تماثل في البنية الفكرية والاستعمارية، حيث يوظف القانون لتكريس الإقصاء العرقي، وتُمارَس القوة لتكريس الهيمنة الاستيطانية، وتُشيطن المقاومة في خطاب عالمي منحاز.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل هذه المقاربة من منظور تاريخي وقانوني ونظري مركّب، يتناول نقاط الالتقاء بين التجربتين، ويستكشف إمكانية تكرار سيناريو العزلة الدولية الذي أسقط نظام بريتوريا، على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، في ضوء تصاعد حملات التضامن الدولية، وتحول مواقف الرأي العام العالمي، وعودة القضية الفلسطينية إلى مركز الخطاب الحقوقي العالمي.

أولاً: السياق التاريخي للنظامين

مسار التشابه بين محاصرة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ومحاصرة الكيان الصهيوني اليوم يثير اهتماماً متزايداً في الأوساط الأكاديمية والسياسية، لا سيما في ظل تشابهات عديدة في البنية الاستعمارية، والأساليب القمعية، والمقاومة الشعبية، إضافة إلى تصاعد الضغوط الدولية.

العنصر	نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا	الكيان المؤقت
الطبيعة	نظام استعماري قائم على التمييز العنصري الصريح (1948-1994)	استعمار استيطاني صهيوني، يمارس تمييزاً ممنهجاً ضد الفلسطينيين (السكان الأصليين لفلسطين).
الأساس القانوني للتمييز	تشريعات واضحة للفصل العنصري (مثل قوانين الأراضي والسكن والهوية)	قوانين عنصرية: مثل قانون "الدولة القومية اليهودية"، وقانون الجنسية، وقانون الأملاك الغائبين
شكل السيطرة	أقلية بيضاء تهيمن على الأغلبية السوداء	أقلية يهودية تسيطر على الفلسطينيين (من كل الطوائف)، داخل الخط الأخضر وفي الأراضي المحتلة

ثانياً: وسائل المقاومة والضغط

1. المقاطعة الدولية (BDS / Anti-Apartheid Movement)

• جنوب إفريقيا:

- حملة عالمية واسعة للمقاطعة، سحب الاستثمارات، وفرض العقوبات (BDS)، بدأت منذ سبعينات القرن الماضي.
- شملت مقاطعة المنتجات، المؤسسات الأكاديمية، الرياضيين، وحظر السفر على رموز النظام.
- الأمم المتحدة أدرجت النظام على قوائم العار.

• الكيان المؤقت:

- حركة BDS انطلقت رسميًا عام 2005، بدعوة من المجتمع المدني الفلسطيني.
- تواجه صعوبات قانونية بسبب الضغوط الإسرائيلية على الدول الغربية لتجريمها.
- رغم ذلك، بدأت تحقق تأثيرًا: انسحاب شركات، فنانين، جامعات من أنشطة مرتبطة بالكيان المؤقت.

2. دور المجتمع المدني الدولي

- في الحالتين، كان للمجتمع المدني – لا سيما في الغرب – دور مركزي في كشف الانتهاكات وحشد الضغوط، في ظل صمت الأنظمة الرسمية.

3. مقاومة الداخل

- جنوب إفريقيا: نضال داخلي شرس بقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) وشخصيات مثل نيلسون مانديلا.
- فلسطين: مقاومة شعبية مسلحة وسلمية، تشارك فيها فصائل منظمة التحرير، وحركة حماس، والمجتمع المدني.

جدول: مسار مقاومة نظامي الأبارتهايد في جنوب إفريقيا والكيان الموقت

المحور	جنوب إفريقيا (نظام الأبارتهايد)	الكيان المؤقت (الاستعمار الاستيطاني ونظام الأبارتهايد ضد الفلسطينيين)
الطبيعة السياسية للنظام	فصل عنصري مؤسسي على أساس العرق.	فصل عنصري واستيطان على أساس الانتماء القومي والديني.
السياسات القمعية	قمع سياسي، قتل، اعتقال، قمع إعلامي، تهجير داخلي.	حصار، تجويع، تدمير البنية التحتية، قصف، استيطان، تهجير جماعي.

المساحة الجغرافية المستهدفة	السود ضمن حدود الدولة ذاتها.	الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، الضفة، غزة، القدس، والشتات.
المواجهة الداخلية	حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) ، مقاومة سلمية ومسلحة.	مقاومة فلسطينية: فصائل وطنية وإسلامية، حراك شعبي، انتفاضات.
الدور الدولي	عقوبات دولية، حظر رياضي وثقافي، ضغط من الرأي العام العالمي	تصاعد المقاطعة (BDS) ، تحقيقات الجنائية الدولية، دعوى قضائية ضد مسؤولين اسرائيليين واوروبيين لدعمهم الإبادة في غزة.
وسائل الضغط المدني	-المقاطعة الاقتصادية والثقافية -سحب الاستثمارات -العقوبات الدولية BDS -الممبكرة -التعبئة الطلابية والإعلامية.	-حركة المقاطعة BDS -محاسبة قانونية عبر القضاء الدولي -احتجاجات شعبية في العواصم الغربية -تحركات جامعات ومجالس طلابية لسحب الاستثمارات.
التضامن البرلماني والسياسي	دعم من بعض نواب ومفكرين غربيين، ضغط داخل البرلمانات.	دعم نواب الجبهة الشعبية الفرنسية للدعوى ضد ماكرون، تحركات داخل البرلمان الأوروبي، تصاعد حراك "ليس باسمي" اليهودي في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا.
الدور القضائي الدولي	قضايا ضد رموز النظام أمام محاكم أجنبية.	تحريك دعاوى ضد الكيان في محكمة العدل الدولية، ودعوى على ناتنياهو ووزرائه في المحكمة الجنائية الدولية، ودعاوى مثل قضية الـ 114 محامياً فرنسياً ضد ماكرون بتهمة المشاركة في الإبادة في غزة.
المخرجات النهائية	انهيار نظام الأبارتهايد رسمياً عام 1994	ما زال قائماً، لكن أدوات تفكيكه تتوسع وتتراكم على المستويات القانونية، الشعبية، والأكاديمية.

ثالثاً: الخطاب السياسي والإعلامي الدولي

العنصر	جنوب افريقيا	الكيان المؤقت
الخطاب الرسمي الغربي	دعم للنظام في البداية ثم تحول ضده تدريجياً	دعم غربي ثابت (خاصة من الولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي)، مع تحوّل بطيء جدًا في الخطاب		
اليوم، الرأي العام العالمي وخاصة بين الشباب والجامعات، ينقلب تدريجيًا ضد الكيان والصهيونية العالمية.	ضغط الرأي العام الغربي كان حاسمًا في كسر الحصار السياسي	تحوّل الرأي العام

رابعًا: المنظور القانوني

- الأمم المتحدة عرّفت الفصل العنصري (Apartheid) كجريمة ضد الإنسانية بموجب الاتفاقية الدولية لعام 1973.
- الكيان المؤقت متهم من منظمات حقوقية دولية كـ Human Rights Watch و Amnesty International بممارسة الفصل العنصري.
- جنوب إفريقيا اليوم من أبرز الدول التي تدعو لمحاسبة الكيان على الانتهاكات الجسيمة والجرائم في غزة، وتقدّمت بدعوى إبادة جماعية ضده أمام محكمة العدل الدولية.

خامسًا: النتائج والآفاق

العنصر	جنوب إفريقيا	الكيان المؤقت
النهاية	انهيار نظام الفصل العنصري عام 1994 بعد عزلة كاملة وضغط شعبي ودولي	لم ينهار الكيان بعد، لكنه يواجه تصاعدًا في الضغط الأخلاقي والقانوني، بما في ذلك تحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية
التحول الداخلي	تحوّل ديمقراطي نسبي مع بقاء الكثير من مظاهر التفاوت الاقتصادي.	الكيان المؤقت يشهد تحول نحو مزيد من اليمن المتطرف، مما يعزز المقارنات مع نظام الابارتهايد.

خلاصة

ما بين جنوب إفريقيا والكيان المؤقت، تتقاطع الأنظمة والسياسات وإن اختلفت الأدوات. لكن كما نجح العالم في محاصرة وتفكيك نظام الأبارتهايد الجنوب إفريقي، فإن مسار محاصرة إسرائيل يسير في الاتجاه نفسه، رغم بطئه وتعقيداته الجيوسياسية.

اليوم، يتحقق التقدم ليس فقط عبر الانتفاضة الفلسطينية أو المقاطعة الشعبية، بل أيضًا من خلال أدوات القانون الدولي، وتحرك المجتمعات الأكاديمية والحقوقية الغربية التي بدأت تضع النخبة السياسية أمام محكمة الضمير والعدالة.

ومع تصاعد دعاوى جنائية ضد قادة غربيين داعمين للكيان، تتحول أدوات المقاومة من رمزية إلى عملية، ومن أخلاقية إلى قانونية. وهنا تتجلى أهمية المراكمة التاريخية: فكل تجربة مقاومة ناجحة، كما في جنوب إفريقيا، تفتح نافذة أمل لضحايا التمييز في أماكن أخرى من العالم، وتعيد تعريف ميزان العدالة الدولية.

بالأخير، ورغم الفروق التاريخية والسياقية، فإن المسار الذي تسلكه حركة التضامن مع فلسطين اليوم يعيد إلى الأذهان النموذج الجنوب أفريقي، حيث لعب الضغط المدني والدولي دورًا محوريًا في تفكيك نظام ظالم. ومع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، وتزايد العزلة الأخلاقية والدبلوماسية، قد تكون محاصرة الكيان على الطريقة الجنوب أفريقية ممكنة — لكنها بحاجة إلى إرادة دولية، وتكثيف في أدوات المقاومة والمقاطعة.
